مؤسسة الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2011/4/27، العدد 1161

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية

من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

أخبار وتصريحات (2–5)
– مناورات داخلية واسعة النطاق تشمل 70٪ من سكان إسرائيل في حزيران/ يونيو المقبل
– الجنرال غادي أيزنكوت ينهي قريباً مهمات منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية
– عشرات من أعضاء الكنيست يطالبون بإعادة فرض السيادة الإسرائيلية على "قبر يوسف" في نابلس
– تفجير أنبوب الغاز المصري الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز

مقالات وتحليلات (6–8)
– ألوف بنكاس: على إسرائيل التزام الصمت بشأن ما يحدث في سورية
– غيورا أيلاند: على إسرائيل أن تصرّ على الاعتراف بها دولة يهودية

شؤون اقتصادية (9–12)
– الحكومة المصرية الجديدة تعيد النظر في اتفاقية الغاز بين مصر وإسرائيل
– ماذا لو أوقف المصريون تصدير الغاز إلى إسرائيل؟
– حقلا تامار ولفيتان
– تطورات ديموغرافية تقلق إسرائيل: تراجع عدد السكان اليهود في المدن المختلطة
– وكالة موديز تبقي على درجة تصنيفها الائتماني للاقتصاد الإسرائيلي وتخفّض درجة التصنيف الودائعي للمصارف الإسرائيلية الخمسة الكبرى

الأعداد السابقة متوفرة على موقع المؤسسة:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي، فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

[مناورات داخلية واسعة النطاق تشمل 70٪
من سكان إسرائيل في حزيران/ يونيو المقبل]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/27

تشهد إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين 19– 23 حزيران/ يونيو المقبل مناورات داخلية واسعة النطاق بعنوان "نقطة تحوّل 5" تعتبر الأكبر في تاريخها، وذلك باشتراك 80 سلطة محلية تضم نحو 70٪ من سكان البلد، بالإضافة إلى جميع الوزارات والأجهزة الأمنية.

ولأول مرة ستكون هذه المناورات خاضعة لمسؤولية وزارة شؤون الجبهة الإسرائيلية الداخلية التي يتولاها الوزير متان فلنائي. وسيكون في صلبها التدرّب على جهوزية هذه الجبهة في حال تعرضها لسقوط صواريخ غير تقليدية في أنحاء متعددة من البلد، وفي حال إلحاق هذه الصواريخ أضراراً كبيرة ببنى تحتية قطرية مثل شركة الكهرباء ومصادر الطاقة.

وفي أثناء هذه المناورات ستُسمع صفارات الإنذار مرتين: الأولى في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر عندما يكون معظم السكان في أعمالهم؛ الثانية في الساعة السابعة مساء حين يكون معظم السكان في بيوتهم.

كذلك ستشمل هذه المناورات كيفية مواجهة سيناريو تعرّض إسرائيل لهجوم إلكتروني يستهدف البنى التحتية لشبكتي الحاسوب والاتصالات فيها.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو شكّل مؤخراً طاقم خبراء خاصاً لبلورة استراتيجيا دفاعية لمواجهة أي هجوم قد تتعرّض له شبكات الحواسيب في إسرائيل، ويقف على رأسه الجنرال في الاحتياط البروفسور يتسحاق بن يسرائيل. ومن المتوقع أن يرفع هذا الطاقم توصياته في هذا الشأن إلى رئيس الحكومة في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو بادر إلى تشكيل هذا الطاقم في تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت بعد اكتشاف فيروس "ستوكسنت" الذي ألحق أضراراً كبيرة بحواسيب المنشآت النووية في إيران.

[الجنرال غادي أيزنكوت ينهي قريباً مهمات منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/27

علمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن مهمة الجنرال غادي أيزنكوت كقائدٍ للمنطقة العسكرية الشمالية ستنتهي في حزيران/ يونيو المقبل، وذلك بعد أن شغل المنصب فترة خمسة أعوام منذ حرب لبنان الثانية [صيف 2006] خلفاً للجنرال أودي آدم الذي قدّم استقالته آنذاك.

وقد عمل أيزنكوت في هذه الفترة على رفع مستوى التأهيل والجهوزية لدى قوات الجيش الإسرائيلي في إطار تطبيق الدروس التي تم استخلاصها من تلك الحرب. ومنذ أن ترك رئيس هيئة الأركان العامة السابق اللواء غابي أشكنازي منصبه، يُعتبر أيزنكوت بمثابة المرجع الأول لهيئة الأركان العامة في كل ما يتعلق بشؤون الجبهة الشمالية وخصوصاً شؤون سورية وحزب الله.

وسيتم تعيين أيزنكوت في منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة، ومن المتوقع أن يتنافس فيما بعد على منصب رئيس الأركان.

وسيحل محله في منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية الجنرال يائير غولان، الذي يشغل حالياً منصب قائد الجبهة الإسرائيلية الداخلية.

[عشرات من أعضاء الكنيست يطالبون بإعادة فرض السيادة الإسرائيلية على "قبر يوسف" في نابلس]

"معاريف"، 2011/4/27

ينوي عشرات أعضاء الكنيست من اليمين زيارة موقع "قبر يوسف" في مدينة نابلس في وضح النهار من أجل مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإعادة فرض السيادة الإسرائيلية عليه. وجاءت هذه المبادرة تلبية لضغوط من جانب أوساط المستوطنين عقب مقتل المستوطن بن يوسف ليفنات من مستوطنة ألون موريه، يوم الأحد الفائت، برصاص أفراد الشرطة الفلسطينية وذلك بعد أن تسلل مع مجموعة من المستوطنين إلى هذا الموقع.

وتوجهت عضو الكنيست تسيبي حوتوبيلي [ليكود] أمس (الثلاثاء) إلى رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين [ليكود] وطلبت منه أن يعرب عن تأييده هذه الزيارة. وعلمت صحيفة "معاريف" أن ريفلين يعتبر هذه الزيارة إيجابية، وأنه أوعز إلى الضابط المسؤول عن أمن الكنيست أن يقوم بتنسيقها مع الجهات ذات العلاقة. وقال مصدر مقرّب منه إنه يدرس أيضاً إمكان الاشتراك فيها.

[تفجير أنبوب الغاز المصري الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز]

"هآرتس"، 2011/4/27

ذكر مصدر أمني مصري لوكالات الأنباء أن مجموعة مسلحة فجرت صباح اليوم الأربعاء أنبوب الغاز المصري الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز، الأمر الذي أدى إلى توقف تزويد إسرائيل بالغاز بصورة كاملة، وقد أكدت مصادر إسرائيلية في مجال الطاقة هذه المعلومات. ووقع الهجوم في محطة السبيل للغاز بالقرب من مدينة

العريش، وتسبب بحالة ذعر بين سكان المنطقة، ودفعهم إلى مغادرة منازلهم بعد سماعهم الانفجار.

وهذا هو الهجوم الثاني خلال شهر، ففي 27 آذار/مارس الفائت قامت مجموعة مسلحة بزرع عبوات ناسفة في محطة الغاز الرئيسية لكنها لم تنفجر. كذلك حاول مجهولون خلال الأحداث في مصر تخريب عملية التزود بالغاز، الأمر الذي أدى إلى توقف تدفقه بصورة موقتة.

ويُستخدم الغاز المستورد من مصر بصورة أساسية من جانب شركة الكهرباء في إسرائيل من أجل إنتاج نحو 45٪ من استهلاك الكهرباء في البلد.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

ألوف بنكاس – محلل سياسي
"معاريف"، 2011/4/27

[على إسرائيل التزام الصمت
بشأن ما يحدث في سورية]

- تسيطر عائلة الأسد على دولة تنتج نحو 400 ألف برميل نفط يومياً، يُصدّر منها نحو 250 ألف برميل بقيمة 112 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما يؤمن دخلاً يومياً لسورية بقيمة 28 مليون دولار.
- وتستند السياسة الخارجية في سورية منذ أيام الرئيس السوري حافظ الأسد وحتى أيام ابنه بشار إلى التحالف مع إيران، ومواصلة تسليح حزب الله، وتأمين الدعم السياسي له، والتدخل في السياسة الداخلية اللبنانية، إلى جانب العلاقات مع تركيا، والصراع مع إسرائيل. وكل ذلك حوّل سورية إلى لاعب إقليمي مهم يملك قدرة كبيرة على الأذى.
- إن مطالبة الولايات المتحدة والدول الغربية بالتدخل السريع من أجل وقف المذبحة التي يرتكبها الأسد في حق شعبه هي مطالبة محقة لكنها ساذجة. فسورية ليست ليبيا، وكل عملية تدخل سياسية أو عسكرية فيما يجري هناك ستصطدم بمجموعة معقدة من المصالح والاعتبارات، وسيكون لها انعكاساتها الواسعة والعميقة.
- إن اتهام إدارة أوباما بأنها غير منطقية في سياستها هو اتهام مغلوط؛ أولاً، لأن المنطق لا يشكل معياراً في السياسة الخارجية، فالأفضل، بحسب ما قال أوباما بعد سقوط مبارك، أن نكون على صواب حتى لو لم نكن منطقيين، من أن نكون على خطأ ومنطقيين.
- وثانياً، تمتاز الأحداث في كل من مصر واليمن والبحرين وليبيا والآن في سورية بسمات خاصة بكل بلد منها وتطرح تحديات مختلفة وتتناول مصالح

متعددة وتختلف تأثيراتها في المنطقة اختلافاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، ليس هناك خطر من تدفق عشرات الآلاف من السوريين إلى مارسيليا ونابولي كما هو الحال بالنسبة إلى الليبيين، وسورية ليست "حليفة" كما كانت مصر، كذلك لا تقع تونس بين إيران والسعودية كما هي حال البحرين، وليس لليمن حدود مع العراق وتركيا وإسرائيل والأردن كما هي حال سورية، وليس لدى أي دولة من هذه الدول العلاقة الوثيقة التي تربط سورية بإيران وحزب الله.

- تطرح حالة انعدام اليقين بشأن تطورات الأزمة السورية الحالية على إسرائيل معضلتين: المعضلة الأولى تتعلق بالماضي، فهل يمكن أن تكون إسرائيل قد ضيعت خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة فرصة التوصل إلى تسوية مع سورية؟ وهل كانت سورية في التسعينيات ترغب في السلام فعلاً؟ وهل كان ممكناً أن يصمد مثل هذا السلام في وجه عدم الاستقرار الذي يسود المنطقة؟ وفي حال تخلي الأسد عن منصبه، هل تتخلى إسرائيل عن الخيار السوري؟ وما هي انعكاسات مثل هذا القرار؟
- أمّا المعضلة الثانية التي تواجهها إسرائيل فهي تكمن في كيفية التصرف في الأيام والأسابيع المقبلة. فالموقف الأخلاقي والصحيح يفترض تأييد المتظاهرين، لكن هذا لا ينسجم مع تأييد إسرائيل مبارك قبل الإطاحة به. كذلك قد يكون كل كلام على إيران وحزب الله صحيحاً لكنه يفتقر إلى الحكمة السياسية في الوقت الراهن، لذا من الأفضل لإسرائيل التزام الصمت.

<u>غيورا أيلاند – جنرال احتياط والرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية و"مجلس الأمن القومي"</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/27

[على إسرائيل أن تصرّ على الاعتراف بها دولة يهودية]

- يبدو أن موضوع إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد سيشغلنا كثيراً حتى أيلول/ سبتمبر المقبل. ولا بُد من القول إن مجرّد تأييد حل "دولتين لشعبين" هو أمر شرعي، كما أن القول بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ينطوي على مصلحة إسرائيلية هو قول شرعي.

- وفي واقع الأمر فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ضاقوا ذرعاً بالاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، لكن في الوقت نفسه علينا الانتباه إلى حقيقة أن خطوة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ليست مرتبطة من ناحية الفلسطينيين بالاحتلال الإسرائيلي لهاتين المنطقتين فحسب، وإنما أيضاً بعناصر الرواية التاريخية الفلسطينية التي تقوم على أساس "العدالة"، والأهم من ذلك أنها تقوم على أساس "حق العودة". ومن المعروف أن الفلسطينيين ينظرون إلى هذا الحق باعتباره حقًا لكل فرد منهم في العودة إلى بيته الأصلي، سواء كان في حيفا أو في اللد أو في تل أبيب. وبناء على ذلك فإن الرغبة في إقامة دولة في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعكس التطلعات الفلسطينية الجادة والحقيقية والنهائية.
- إن فرضية الذين وقعوا الأسبوع الفائت على "وثيقة الاستقلال عن الاحتلال" والقائلة إن إقامة دولة فلسطينية تشكل مصلحة إسرائيلية عليا لأنها ستجلب السلام هي فرضية خطأ ولا تمت إلى الواقع بأي صلة. وما يجب قوله هو أنه في حال إقامة دولة كهذه عن طريق مفاوضات حقيقية مع إسرائيل فإن ذلك سيلزم الفلسطينيين بالإقدام على ثلاثة أمور: أولاً، التنازل عن حق العودة؛ ثانيًا، الموافقة على إنهاء النزاع [مع إسرائيل]؛ ثالثًا، الموافقة على اعتبار إسرائيل دولة يهودية. وحتى الآن فإن الفلسطينيين غير مستعدين مطلقًا للإقدام على هذه الأمور، ولذا فإنهم يسعون إلى إقامة دولة مستقلة خاصة بهم بقوة قرار صادر عن الأمم المتحدة، لأن قراراً كهذا لن يلزمهم بتقديم أي تنازل.
- بناء على ذلك فإن إصرار إسرائيل على الأمور الثلاثة المذكورة بات مسألة حرجة للغاية. فضلاً عن ذلك فإن الإصرار على الاعتراف بدولة يهودية يرتبط بموضوع آخر هو عرب إسرائيل. فمن المتوقع بعد أن تُقام دولة فلسطين [في الضفة الغربية وقطاع غزة] أن يصعّد عرب إسرائيل مطلبهم بالاستقلال (في منطقتي الجليل والمثلث) أو أن يطالبوا بأن تكون إسرائيل دولة ثنائية القومية أو "دولة جميع مواطنيها"، ولا شك في أن دولة فلسطين العتيدة ستؤيد دفع هذا المطلب. وبالتالي فإن الطريق الوحيدة لتقليل مثل هذا الخطر كامنة في التوصل إلى وثيقة دولية تكون دولة فلسطين أحد الموقعين عليها وتتضمن اعترافاً صريحاً بأن إسرائيل دولة يهودية، وأن من حقها أن تسمح بهجرة اليهود إليها وأن تمنع هجرة غير اليهود.

شؤون اقتصادية

الحكومة المصرية الجديدة تعيد النظر
في اتفاقية الغاز بين مصر وإسرائيل

The Marker، ملحق "هآرتس"، 2011/4/24

يخضع الرئيس المصري السابق حسني مبارك للتحقيق في تهمة الفساد وبيع الغاز المصري لإسرائيل بأقل من سعر السوق، الأمر الذي أدى الى خسارة مصر مبلغ 714 مليون دولار. ويتمحور التحقيق حول اختيار الحكومة المصرية السابقة شركة (EMG) كوسيط معتمد لشراء الغاز من مصر ثم تصديره. وكان يملك هذه الشركة كل من يوسي مايمن ورجل الأعمال المصري حسين سالم، المقرب من مبارك. ويسعى المدعي العام المصري لاستصدار مذكرة توقيف من الإنتربول بحق سالم الذي باع جهات غير مصرية – عملاق الطاقة التايلندي PTT وحوت العقارات اليهودي الأميركي سام زيل – حصته في الشركة سنة 2007، بمباركة من الرئيس المصري والاستخبارات المصرية في ذلك الحين، الأمر الذي أضرّ بالأمن القومي المصري.

ويسأل المدعي العام: لماذا سمحت الحكومة المصرية للشركة المصدرة بشراء الغاز المصري بـ 1,25 دولاراً أميركياً فقط لكل مليون وحدة حرارية (BTU)، ورفعت السعر لاحقاً إلى 4 دولارات أميركية فقط لكل مليون وحدة حرارية، بحسب ما أوردته صحيفة "نيويورك تايمز"، علماً بأن الشركة المصدرة (EMG) هي التي صارت تحدد لاحقاً أسعار المبيع واسم الشاري، وهي التي اختارت اسم شركة الكهرباء الإسرائيلية. وقد خسرت مصر جراء ذلك مبالغ طائلة لأن سعر مبيع الغاز المصري لإسرائيل أقل بكثير من أسعار السوق. وصرّح الخبير نيكوس تسافوس لصحيفة "واشنطن تايمز" الأميركية أن كلاً من تركيا واليونان وإيطاليا دفعت بين 7 و10 دولارات أميركية لكل مليون وحدة حرارية في اتفاقيات مماثلة.

ماذا لو أوقف المصريون تصدير الغاز إلى إسرائيل؟

The marker، ملحق "هآرتس"، 2011/4/21

يعتقد خبراء إسرائيليون أن إسرائيل ستعاني، في حال توقّفت إمدادات الغاز المصري، من ضائقة خطيرة وستضطر إلى اللجوء إلى مصادر طاقة ملوّثة (كالفحم والمازوت)، أو إلى استيراد الغاز من شركة نرويجية أو أميركية للحيلولة دون انقطاع التيار الكهربائي. وعلى الرغم من اكتشاف حقل الغاز الجيولوجي "تامار" تحت مياه البحر المتوسط، على بعد 96 كيلومتراً من سواحل حيفا، سنة 2009، إلاّ إن استخراج الغاز الطبيعي لن يبدأ قبل سنة 2013 على أقل تقدير. ويضيف هؤلاء الخبراء أن 70٪ من حاجة إسرائيل إلى الطاقة ستُلبى بواسطة الغاز الطبيعي بحلول سنة 2020.

لكن البروفسورة برندا شيفر من جامعة حيفا والخبيرة في شؤون الطاقة وبدائلها تستبعد أن توقف مصر حالياً تصدير الغاز إلى إسرائيل لأنها ستخسر مليار دولار في السنة، وهذا ثاني أهم مورد للحكومة المصرية بعد إيرادات قناة السويس التي تتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار في السنة.

ويزهو الخبراء الإسرائيليون بواقع أنه عندما يبدأ استخراج الغاز من حقلي تامار ولفيتان، ستنتفي الحاجة إلى الغاز المصري، وستحقق إسرائيل اكتفاءً ذاتياً لفترة تتراوح بين 30 و50 عاماً، وستتمكن من تصدير الغاز إلى أوروبا، لا بل إلى الصين والهند. لكن الخبيرة شيفر تنصح بالإبقاء على المنافسة بين تامار والغاز المصري، لأن احتكار تامار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء في إسرائيل.

حقلا تامار ولفيتان

The Marker، ملحق "هآرتس"،
الأعداد 2011/1/10، 2010/12/30، 2010/6/11

تم اكتشاف حقل الغاز الطبيعي "تامار" سنة 2009، ويقدّر حجمه بنحو 8 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الممتاز، ويقع على عمق 4900 متر تحت المياه، وعلى بعد 96 كيلومتراً من سواحل حيفا، وتعتبره إسرائيل ضمن مياهها الإقليمية. وتقوم

شركة ديليك لصاحبها إسحاق تشوفا بتطويره بالتعاون مع شركة نوبل إنرجي الأميركية، التي يقع مركزها في هيوستن في تكساس. أمّا حقل لفيتان المكتشف في حزيران/يونيو 2010 فهو من أكبر الحقول الجيولوجية المكتشفة في العالم خلال العقد الأخير، ويقدّر بأكثر من 16 تريليون متر مكعّب من الغاز، ويقع هذا الحقل على عمق 5170 متراً تحت البحر الأبيض المتوسط، وعلى بعد 130 كيلومتراً من سواحل حيفا، ويمتد على مساحة 325 كيلومتراً مربعاً. وهذا الحقل هو جزء من احتياطي ضخم من الغاز مقدّر بنحو 122 تريليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي يُطلق عليه اسم "منطقة الحوض المشرقي" (Levant Basin Province) ، وهي تقع في المياه الإقليمية لكل من قبرص اليونانية، وشمال قبرص، وإسرائيل، ولبنان، وقطاع غزة. وتقوم السلطات القبرصية بترسيم الحدود بينها وبين إسرائيل بهدف تحديد حصة كل منهما من هذا الحقل، في حين أن الأمم المتحدة أبدت استعدادها لمساعدة لبنان في ترسيم حدوده المائية مع إسرائيل لحماية احتياطه الوطني من الغاز.

تطورات ديموغرافية تقلق إسرائيل:
تراجع عدد السكان اليهود في المدن المختلطة

"إسرائيل هَيوم"، 26 /4/ 2011

خلُصت دراسة ديموغرافية ستعرض هذا الأسبوع على مؤتمر يعقد في مدينة الرملة إلى أن عدد السكان العرب في المدن التي يسكنها عرب ويهود آخذ في الازدياد، في حين يتقلص عدد السكان اليهود في هذه المدن. فقد ارتفع عدد السكان العرب في مدينة اللدّ بنسبة 24٪ بين سنتي 2003 و2009، في حين تراجع عدد السكان اليهود في المدينة نفسها بنسبة 7,86 ٪ في تلك الفترة. وما يحدث في المدن الصغرى ينسحب على كبرى المدن، كالقدس، وحيفا، وتل أبيب– يافا. إذ ارتفع عدد السكان العرب الذين يقطنون القدس بنسبة 8٪ بينما انخفض عدد السكان اليهود بنسبة 4٪. وفي حيفا، سُجلت زيادة ملحوظة قدرها 10٪ في عدد السكان العرب، في مقابل انخفاض قدره 2٪ في عدد السكان اليهود. وبحسب منظّمي المؤتمر، دلت الدراسة السكانية على أن وتيرة ازدياد السكان العرب، وغير اليهود عموماً، في كافة أرجاء إسرائيل، هي أعلى من وتيرة ازدياد السكان اليهود بمعدل وسطي قدره 1,1٪، وهذا يعني أن الأغلبية اليهودية آخذة في التضاؤل سنوياً. وتبين المعطيات التفصيلية أن الأغلبية اليهودية

التي تقطن في شمال البلاد تراجعت بنسبة 3,17٪ سنوياً، كذلك تراجعت الأغلبية اليهودية التي تقطن في جنوب البلاد بنسبة 4,3٪ في السنة خلال الفترة المذكورة.

وكالة موديز تبقي على درجة تصنيفها الائتماني للاقتصاد الإسرائيلي وتخفّض درجة التصنيف الودائعي للمصارف الإسرائيلية الخمسة الكبرى

"يديعوت أحرونوت"، الصفحة الاقتصادية، 21 و 2011/4/26

نشرت وكالة التصنيف الدولية موديز يوم الثلاثاء الموافق في 2011/4/26 تقريرها السنوي عن الاقتصاد الإسرائيلي، مبقيةً درجة تصنيفها الائتماني لهذا الاقتصاد على حالها: A1. وجاء في تقرير نائب رئيس مجموعة تقدير المخاطر أنطوني طوماس أن "الاقتصاد الإسرائيلي قوي وديناميكي، وأن السياسة الماكرو– اقتصادية متماسكة." كذلك أورد التقرير أن بنك إسرائيل المركزي، الذي انتهج سياسة تسهيل نقدية خلال الأزمة المالية العالمية بهدف دعم النشاط الاقتصادي، يعتمد الآن سياسة تقليص نقدية هجومية بهدف ضمان بقاء الانتعاش الاقتصادي مستداماً وإبقاء الضغوط التضخمية تحت السيطرة. ويضيف خبراء موديز في تقريرهم أن النموذج الاقتصادي الإسرائيلي المبني على صادرات منتوجات الصناعات المتطورة (high-tech)، قدّم أداءً جيداً ويشكل رافعة لدعم النمو في المدى المتوسط. وقد بقي التراجع في بنية الدين العام محدوداً بالنظر إلى الأزمة العالمية، وانخفضت قليلاً نسبة العجز إلى الناتج المحلي القائم في نهاية سنة 2010. ومن شأن التطورات الحالية في منطقة الشرق الأوسط أن تلحق ضرراً بالاقتصاد الاسرائيلي على المدى المتوسط لأنها قد تؤدي إلى زيادة في الإنفاق العسكري والأمني.

وكانت وكالة موديز خفّضت قبل خمسة أيام درجة التصنيف الودائعي للمصارف الإسرائيلية الخمسة الكبرى، فخفّضت درجة بنك هابوعاليم، وبنك لئومي، وبنك مزراحي، من A1 إلى A2. كذلك خفّضت درجة بنك ديسكاونت، وبنك فيرست إنترناشيونال من A2 إلى A3. وعلّلت هذا التخفيض بتوقع بقاء ربحيتها منخفضة بسبب قاعدة تكاليفها غير المرنة.

[**تصويب:** ورد خطأ في خبر نشرة أمس (ص 4) أن رقم أعمال الشركات الكبرى في إسرائيل 10 مليون في السنة والصحيح هو 100 مليون سنوياً].

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.